

غرفة الشارقة: تهيئة أفضل الظروف لتعزيز الشراكات وجذب الاستثمارات الجديدة



الشارقة: «الخليج»

أكد اجتماع مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، على تهيئة أفضل الظروف لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع قطاعات الأعمال المختلفة في الإمارة وتحفيز وجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة، تماشياً مع توجيهات مجلس الوزراء الأخيرة باعتماد إصدار قانون اتحادي في شأن تنظيم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الدولة.

جاء ذلك خلال الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الغرفة، برئاسة عبد الله سلطان العويس، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، وحضور الشيخ ماجد بن فيصل بن خالد بن خالد القاسمي النائب الأول لرئيس الغرفة، ووليد عبد الرحمن بوخاطر النائب الثاني لرئيس الغرفة، وأعضاء مجلس الإدارة، ومحمد أحمد أمين العوضي مدير عام غرفة الشارقة.

وأشاد أعضاء مجلس إدارة الغرفة بتوجيهات مجلس الوزراء الأخيرة، معتبرين أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

وتعزيز الاستثمارات وتلبية تطلعات مجتمع الأعمال، لا يتم إلا من خلال العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص لدعم مسيرة التنمية الشاملة، مشددين على مواصلة الغرفة القيام بدورها وطرح المبادرات والبرامج الفعالة والتطويرية لتعزيز هذه الشراكة المثمرة.

• انعكاسات إيجابية

وأكد عبد الله سلطان العويس، أن القطاع الخاص يشكل عنصراً رئيسياً في التنمية الشاملة التي تشهدها الشارقة ودولة الإمارات عموماً، مشيراً إلى أن إصدار قانون اتحادي في شأن تنظيم الشراكة بين القطاع العام الاتحادي والقطاع الخاص، ستكون له انعكاسات إيجابية واضحة ستسهم بشكل كبير في دفع التنمية المستدامة قدماً، وتسرع معدلات النمو في قطاعات كثيرة بالاقتصاد الوطني.

وأشار العويس، إلى أن الغرفة ملتزمة دوماً بتوفير منظومة متكاملة تعزز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وتمثيل مجتمع الأعمال خير تمثيل، وتشجيعهم من أجل الدخول في شراكات تنموية واقتصادية شاملة بما يعزز من اقتصاد الشارقة، ويسهم في تحقيق الأهداف الرئيسية للخطط التنموية للإمارة والدولة، لاسيما أن شراكات القطاعين الناجحة ينجم عنها العديد من الفوائد، لاسيما خفض التكاليف والارتقاء بمشاريع البنية التحتية والخدمات الحكومية ودعم استمرارية ونمو الأعمال، وصولاً للانتعاش الاقتصادي.

• الاستفادة من الفرص

من جانبه قال محمد أحمد أمين العوضي، إن غرفة الشارقة تحرص على توفير بيئة جاذبة للأعمال وتعمل على تقديم أقصى دعم ممكن لكافة القطاعات الاقتصادية في الإمارة بما يُعزز جاذبيتها وتنافسيتها ويلبي التوقعات والطموحات، كما تسعى الغرفة من خلال مجموعات العمل القطاعية التابعة لها، لأن تكون الوسيلة الأكثر فعالية للتواصل بين قطاع الأعمال والغرفة والقطاع العام للإسهام في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص في تكوين بنية متكاملة تلبي احتياجات وتطلعات القطاعات الاقتصادية وتدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة.

• مؤشرات الأعمال

وبحث المجلس خلال الاجتماع، ما تحقق من مؤشرات أعمال لخطة العمل المعتمدة لإدارات ومكاتب وأقسام الغرفة خلال الفترة الماضية وأثر ذلك في تطوير أداء الأعمال وتنفيذ برامج استراتيجية الغرفة الجديدة في خدمة أعضائها المنتسبين، لاسيما أن الغرفة حققت إنجازات لافتة في تحقيق مستهدفات استراتيجيتها في دعم قطاع الأعمال، وتنمية وتنويع إيرادات الإمارة، وجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية الجديدة ذات القيمة المضافة، محققة نمواً كبيراً في عدد العضويات الجديدة خلال الأشهر الماضية.

وناقش المجلس عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال، من أبرزها متابعة ودراسة المؤشرات ذات الصلة بمصالح القطاع الخاص في الشارقة، والتوصية بمواصلة إطلاق المبادرات المتنوعة والتي تستهدف مختلف القطاعات الاقتصادية لتعزيز النشاط الاقتصادي وتحسين الأداء المستدام للقطاع الخاص.